



محكمة المحاسبات

التقرير حول الرقابة المالية

على بلدية ماطر للسنة المالية 2017

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية ماطر (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر المؤرخ في 12 أكتوبر 1898 وتبلغ مساحة المنطقة البلدية 750 هكتارا كما يبلغ عدد سكانها 32.492 نسمة وعدد المساكن بها 9.363 حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وبلغ مجموع موارد البلدية لسنة 2017 ما قيمته 7.641 ألف دينار في ما بلغ مجموع نفقات البلدية لنفس الفترة 5.492 ألف دينار.

وحسب المؤشر المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بالنسبة فإن مؤشر الاستقلالية المالية¹ (76,6%) تجاوز المعيار المرجعي (أكثر من 70%) كما مثلت كتلة الأجرور 53,4% من نفقات العنوان الأول وهي بذلك في حدود المعيار المرجعي المعتمد² (أقل من 55%) أما بالنسبة لمؤشر القدرة على الادخار³ فكان دون المعيار المرجعي (أكثر من 20%) حيث لم يتجاوز نسبة 5,4%.

وتولت دائرة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق إحصاء الحساب المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيتها ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المودع لدى كتابة الدائرة بتاريخ 29 جوان 2018 فضلا عن استغلال كل من المعطيات المستقاة من الاستبيان الموجه للبلدية والمستخرجة من منظومة "أدب بلديات" وذلك فضلا عن الأعمال الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس من مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية وذلك حسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانيات الجماعات المحلية.

كما أفضت المهمة الرقابية إلى ملاحظات أخرى تعلقت بالموارد وبالتصرف في الأملاك العقارية الخاصة وبالنفقات وهي مجالات تتطلب مزيد الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة مواردها ومزيد التحكم في النفقات.

ويبرز الجدول الموالي ملخص الحساب المالي للبلدية لسنة 2017.

¹ (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك) / موارد العنوان الأول.

² كتلة الأجرور / نفقات العنوان الأول

³ الادخار الخام (المقايض المستعملة لتسديد مصاريف بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني) / موارد العنوان الأول.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017

العنوان	الجزء	الصنف	المبلغ
فائض الميزانية بعنوان سنة 2016			
			3 693 050
المقايض			
العنوان الأول			
المدخلات الجبائية الاعتيادية			
		المعاليم على العقارات والأنشطة	3 153 382
		مدخلات إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	3 069 393
		معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	2 361 782
		المدخلات الجبائية الاعتيادية الأخرى	338 234
		بقايا إستخلاص المدخلات الجبائية الاعتيادية	0
			(2 616 026)
المدخلات غير الجبائية الاعتيادية			
		مدخلات أملاك البلدية الاعتيادية	1 082 453
		المدخلات المالية الاعتيادية	486 383
		بقايا إستخلاص المدخلات غير الجبائية الاعتيادية	951 376
			(355 306)
العنوان الثاني			
		الموارد الخاصة للبلدية	3 405 057
		موارد الاقتراض	3 328 565
		الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة	76 492
			0
مقايض خارج الميزانية			
النفقات			
العنوان الأول			
نفقات التصرف			
		التأجير العمومي	2 983 459
		وسائل المصالح	2 786 591
		التدخل العمومي	1 594 020
		نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	987 716
		فوائد الدين	204 855
			0
			196 868
العنوان الثاني			
		نفقات التنمية	2 508 825
		تسديد أصل الدين	2 265 943
		نفقات مسددة من الإعتمادات المحالة	242 882
			0
نفقات خارج الميزانية			
		الفائض⁴	4 001 286
			2 830 039

⁴ باعتبار المصاريف المأذونة بعنوان فوائض والبالغة 2.148.608 د.

1.الموارد

تقتضي الوضعية المالية للبلدية العمل على مزيد دعم مواردها من خلال إحكام استغلال الإمكانيات المتاحة والتقليص من بقايا الاستخلاص. وشملت الأعمال الرقابية هيكله الموارد وتعبئتها.

أ-هيكله الموارد

تمّ النظر في موارد العنوانين الأول والثاني من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بالبلدية.

1-موارد العننوان الأول

بلغت موارد العننوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 5.235.835,190 د تتكوّن من المداخل الجبائية الاعتيادية ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية في حدود على التوالي 3.153.382,234 د و 1.182.452,956 د. وتتأتى المداخل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة بنسبة 42,5% ومن مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بنسبة حوالي 47,8% وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

النسبة %	المبلغ (د)	أصناف المداخل الجبائية الاعتيادية
42,5	1 338 935,981	المعاليم على العقارات والأنشطة
47,8	1 508 702,883	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
9,7	305 743,370	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
0,0	0,000	المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى
%100	3 153 382,234	المجموع

وتتأتى "المعاليم على العقارات والأنشطة" في سنة 2017 بنسبة تفوق 85% من المعاليم الموظفة على الأنشطة. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم و نسبها :

النسبة (%)	المقاييس المنجزة (د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
10,5	140 983,749	المعلوم على العقارات المبنية
3,6	48 576,059	المعلوم على الأراضي غير المبنية
85,8	1 149 376,173	معاليم أخرى (باعتبار المبالغ المتأتية من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية بما قدره 1.107.850,834 د)

المعاليم على العقارات والأنشطة	المقايض المنجزة (د)	النسبة (%)
المجموع	1 338 935,981	100

وتمثل المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ثاني أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل ما قيمته 1.107.850,83 د في سنة 2017 أي ما يمثل 35% من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أما المداخل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 140.983,749 د و 48.576,059 د وهي لا تمثل في مجموعها سوى 6% من المداخل الجبائية الاعتيادية.

كما اقتصرت مداخل معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات التي ارتفع مقدارها إلى 305 743,370 د على نسبة 9,7% من المداخل الجبائية الاعتيادية. وبلغت مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه 1 508 702,883 د أي ما يمثل نسبة 47,8% من هذه المداخل.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 277.404,065 د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 212.507,848 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 64.896,217 د.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 1.632.351,613 د في موقّي 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 1.909.755,678 د في سنة 2017 لم يتمّ منها استخلاص سوى 189.559,808 د أي بنسبة لم تتجاوز 10% من المعاليم الواجب استخلاصها بهذا العنوان.

وفيما يتعلّق بالمداخل غير الجبائية الاعتيادية والبالغة في سنة 2017 ما قيمته 1.082.452,956 د. فهي تتوزع بين "مداخل أملاك البلدية الاعتيادية" (137.935,558 د) و"المداخل المالية الاعتيادية" (944.517,398 د) المتأتية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية في حدود 880.421 د.

وتتأتى مداخل أملاك البلدية الاعتيادية في سنة 2017 أساسا من مداخل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري وعقارات معدّة للسكن في حدود تباعا 121.117,219 د و 3.478,292 د وهو ما يمثل حوالي 90% من مجموع مداخل الأملاك. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخل الأملاك إلى ما جملته 348.474,250 د تمّ استخلاصها في حدود 40% خلال سنة 2017.

2-موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني الموارد الخاصة للبلدية والموارد المتأتية من الاقتراض في حدود تباعا و3.328.564,935 د و76.491,991 د. وتتأتى الموارد الخاصة للبلدية في حدود 1.259.738,559 د و2.067.666,026 د تباعا من المنح المسندة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان سنة 2017 ومن المبالغ غير المستعملة من العنوان الأول للسنوات الفارطة. ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد العنوان الثاني:

النسبة %	المبلغ (د)	الجزء
97,8	3 328 564,935	الموارد الخاصّة للبلديّة
2,2	76 491,991	موارد الاقتراض
0	0	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
100	3 405 056,926	جملة موارد العنوان الثاني

ب-تحصيل الموارد

تم الوقوف على ملاحظات تعلقت أساسا بتحقيق تقديرات الموارد وبإعداد وتثقيف جداول التحصيل وبتعبئة المداخل المتاحة للبلدية وبالتصرف في أملاكها العقارية.

1-إنجاز تقديرات الموارد

يبرز الجدول الموالي نسب إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني خلال سنة 2017. ولئن تجاوزت نسبة إنجاز موارد العنوان الأول 100% من التقديرات الأولية فقد تبين من خلال فحص الحساب المالي للبلدية وجود بقايا استخلاص هامة بلغت 2.889.335,841 أ.د بعنوان مداخل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري (335.795,538 د) ومعالم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (857.578,665 د) والمعالم على العقارات المبنية وغير المبنية (1.632.351,613 د).

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	4 150 000,000	4 235 835,190	102
المعالم على العقارات والأنشطة	1178500	1 338 935,981	114
مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	1512000	1 508 702,883	100
معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات	333 400,000	305 743,370	92

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
المدخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	0,000	0,000	-
مدخيل أملاك البلدية الاعتيادية	115 100,000	137 935,558	120
المدخيل المالية الاعتيادية	1 011 000,000	944 517,398	93
مجموع موارد العنوان الثاني	4 376 000,000	3 405 056,926	78
الموارد الخاصة للبلدية	3 628 145,009	3 328 564,935	92
موارد الاقتراض	747 854,991	76 491,991	10
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0,000	0,000	-

2- تعبئة الموارد البلدية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بإعداد جداول التحصيل وتثقيفها فضلا عن إجراءات الاستخلاص والتصرف في أملاكها العقارية.

➤ توظيف المعاليم وإعداد جداول التحصيل

خلافًا لأحكام مجلة الجباية المحلية لم تسع البلدية بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية على تفعيل الآليات المتاحة لها بالفصول 21 و22 و27 من المجلة المذكورة من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية فضلا عن الإمكانية المتاحة لها لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز للتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجداول تحصيل المعاليم على العقارات لتحسينها. وتجدر الملاحظة إلى أنّه تم إحصاء ما عدده 9908 عقار و678 أرض و1662 مؤسسة لم تتمكن البلدية إلى موفى نوفمبر 2018 من إدراجها بجداول التحصيل وهو ما لم يمكن البلدية من تعبئة موارد إضافية.

كما تمّ تسجيل تأخير في ختم عملية الإحصاء حيث لوحظ عدم شمولية توظيف المعلوم على العقارات المبنية إذ تضمن جدول التحصيل لسنة 2017 ما عدده 7.249 فصلا بمعاليم جميلة موظفة بلغت 282.668,052 د في حين أفرزت نتائج الإحصاء حسب المعطيات التي تم توفيرها بتاريخ 2018/12/11 من قبل مصالح البلدية 7965 عقارا أي بفارق في العقارات المدرجة بلغ 716 عقارا ممّا ترتّب عنه نقص في المعاليم الموظفة قدر من قبل الفريق الرقابي بما لا يقلّ عن 27,924 أ.د.⁵

⁵ تمّ احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأراضي غير المبنية حيث شمل جدول التحصيل بعنوانها لسنة 2017 ما عدده 601 فصلا بما قيمته 35.503,395 د في حين بلغ عدده حسب المعطيات المتوفرة بمصالح البلدية 611 أرضا أي بفارق بلغ 10 أراض مما ترتب عنه عنه نقصا في المعاليم الموظفة قدر من قبل الفريق الرقابي بما لا يقل عن 590 د⁶.

كما أوجبت أحكام الفصل 14 من مجلة الجباية المحلية ومناشير وزير الداخلية في الغرض إدراج جملة من البيانات الأساسية ضمن جداول تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات وذلك قصد تيسير إجراءات استخلاص المعاليم المستوجبة وضمان نجاعتها إلا أنه تبين أن جداول التحصيل وخاصة منها المتعلقة بتحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية تفتقر لعديد البيانات الأساسية على غرار رقم بطاقة التعريف الوطنية وتاريخ تسليمها وعنوان المطالب بالأداء.. مما يعرقل إجراءات استخلاص المعاليم المستوجبة من قبل القباض البلدي ويحول دون استيفاء أعمال التبليغ قصد تحصيل المعاليم المثقلة ويضاعف مخاطر سقوطها بالتقادم.

وتبين غياب عمليات تحيين دورية لجدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ببلدية ماطر حيث لم تبادر البلدية بتحيينه منذ سنة 2006 إلا خلال سنة 2018 (1348 فصلا خلال سنة 2017 مقابل 1461 فصلا خلال سنة 2018) كما لم تتولّ البلدية إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص.

➤ تثقيف المعاليم

نصّ الفصلان الأول و30 من مجلة الجباية المحلية على أنّه "يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية"، غير أنّه تمّ تثقيف جداول تحصيل بعنوان هذين المعلومين خلال سنة 2017 بتأخير بلغ 51 يوما وتدعى البلدية إلى العمل على تقليص آجال تثقيف جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية ببنزرت.

⁶ تمّ احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2017.

➤ استخلاص المعاليم

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات خلال سنة 2017 حيث بلغت 9,42% و21,72% على التوالي بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية.

إزاء ضعف نسب الاستخلاص اقتصرت الإجراءات بعنوان استخلاص المعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2017 على توجيه 3000 إعلاما و750 إنذارا إلى المطالبين بالمعلوم واقتصرت الإجراءات على 41% فحسب من الفصول المعنية (7249 فصلا).

من جهة أخرى، وبخصوص الفصول المعنية بالمعلوم على الأراضي غير المبنية والبالغ عددها 601 فصلا خلال سنة 2017 لم تتول القباضة البلدية القيام بإجراءات التتبع بخصوصها.

كما لم تتمكن بلدية ماطر إلى موفى نوفمبر 2018 من اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستويين الفني والمادي والتي من شأنها أن تمكن القباضة البلدية من استغلال منظومة "التصرف في موارد الميزانية" حيث مازالت متابعة الاستخلاصات والقيام بإجراءات تتبعها تتم عن طريق مسك جذاذة خاصة بكل فصل يدويا. ولا تمكن هذه الوضعية من تحديد مبالغ البقايا للاستخلاص المتعلقة بكل فصل بصفة حينية كما تحدّ من نجاعة إجراءات تتبّع استخلاص المعاليم حيث يمكن أن تشمل التتبعات فصولا تمّ استخلاص المبالغ المتعلقة بها مقابل السهو عن فصول أخرى يمكن أن يبلغها التقادم.

➤ المعاليم على الأنشطة

ارتفع مبلغ البقايا للاستخلاص بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية موفى سنة 2017 إلى 10.260,000 د للفترة 2005-2006. ولم يتبين إلى موفى نوفمبر 2018 قيام القباضة البلدية بإجراءات التتبع في شأنها وهو ما يضاعف مخاطر سقوطها بالتقادم .

➤ معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه

ارتفع مبلغ البقايا للاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 المضمّن بالحساب المالي لبلدية ماطر بعنوان مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه إلى 853.028,665 د تتمثل في رصيد بقايا استخلاص بعنوان معاليم الأسواق المستلزمة ناهزت في موفى سنة 2017 ما قدره

853.028,665 د بعنوان السنوات من 2003-2014. ولئن تولى القابض البلدي تفعيل الإجراءات الجبرية من خلال استصدار بطاقات إلزام ضد جل المدينين والقيام باعتراضات إدارية على الحسابات البنكية خلال الفترة 2013-2016 مكنت من تحصيل جزء من دين أحد المستلزمين فقد اتضح أهمية الديون الراجعة إلى أربع مستلزمين كما يبينه الجدول الموالي:

المبلغ (د)	فترة الدين	المستلزم
302.400,000	2012	1
196.159,016	2012	2
100.000,000	2013	3
105.000,000	2014	4

كما لم يتبين اتخاذ أعمال تتبع في شأن الديون المتخلدة بذمة عدد من المستلزمين بلغت على التوالي (39.742,260 د) المثقل منذ سنة 2003 و(26.339,593 د) منذ سنة 2006 و(28.052,120 د) منذ سنة 2008 مما يجعل هذه الديون عرضة للسقوط بالتقادم. وتدعى البلدية إلى مزيد بذل جهودها لتصفية هذه المبالغ.

➤ معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات

تبين من خلال فحص الحساب أهمية بقايا بعنوان معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات حيث بلغت ما قيمته 32.490,400 دينار في موفى 2017. والتي ترجع إلى سنة 2015 وما قبل. بالرغم من ذلك، لم يتبين سعي القباضة البلدية بالتنسيق مع مركزها المحاسبي إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية قصد استخلاصها.

➤ معالم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية

اقتصرت البلدية خلال سنة 2017 على إبرام اتفاقيات سنوية لرفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية مع 13 مؤسسة فقط رغم أهمية النسيج الصناعي والتجاري المتواجد بالمنطقة البلدية (1348 مؤسسة حسب مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية) وهو ما من شأنه أن يحرمها من مداخيل إضافية بهذا العنوان.

➤ المداخل الأخرى المتأتية من الاستغلال المباشر للملك البلدي

بلغت بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان المداخل الأخرى المتأتية من الاستغلال المباشر للملك البلدي ما قيمته 32.490,400.

➤ الإيداعات خارج الميزانية

تبين من خلال فحص الحساب المالي للبلدية وكما تمّ الوقوف بتقرير دائرة المحاسبات لتصرف 2016، تواصل وجود مبلغ بما قدره 19.768,042 د مدرج خارج الميزانية ضمن البند "إيداعات مختلفة" يتعلق جزء منه بمقايض مستخلصة بعنوان معينات كراء محلات تجارية. ويعزى ذلك في جلّ الحالات إلى عدم إبرام عقود جديدة مع بعض المتسوغين الجدد لها لاقتنائهم الأصول التجارية من قبل المتسوغين الأصليين للمحلّ أو لعدم تثقيف عقود لدى القابض أو لمبالغ مودعة تعود لسنوات سابقة تجاوزت فترة التقادم المحددة بأربع سنوات طبقاً لأحكام الفصل 46 من مجلة المحاسبة العمومية. ولئن حثت المذكرة العامة عدد 65 الصادرة في 26 جوان 2013 دعت المراكز المحاسبية إلى ضرورة التنسيق مع مصالح الجماعة المحلية قصد السعي لاستكمال إجراءات إعداد سندات الاستخلاص النهائية في شأن هذه الأرصدة وتثقيفها وتنزيلها بالميزانية. كما أوجبت على المحاسبين تسوية المبالغ المؤمنة والتي سقطت بمرور الزمن دون حاجة لطلب ترخيص من أمانة المال الجهوية وخلافاً لذلك لم يتبين إلى موفى نوفمبر 2018 سعي البلدية إلى التنسيق مع مركزها المحاسبي قصد تسوية هذه المبالغ.

4- التّصرف في الأملاك

تمّ الوقوف على ملاحظات تتعلق بعدم حرص البلدية على حماية أملاكها وحسن التصرف فيها.

1-4- حماية الأملاك

اتضح أنّ البلدية لم تتمكن إلى موفى نوفمبر 2018 من تسجيل العقارات المستغلة من قبلها لدى إدارة الملكية العقارية ويذكر في هذا الصدد دكان تجاري ومشرب بشارع الحبيب بورقيبة وعقارات شارع الطيب المهيري (10 عقارات) وعقارات بنهج محمد علي والسوق المركزية للخضر والغلال والحي التجاري والمحلات بكل من بطحاء الحوطة وسوق الحوطة ونهج الغابات وشارع البيئة.

وعلى صعيد آخر، لم تتمكّن بلدية ماطر إلى موفى نوفمبر 2018 من استرجاع عقارات على ملكها يشغلها الغير دون وجه حق وهو ما حرّمها من مداخيل إضافية بعنوان استغلالها ويبرز الجدول الموالي ذلك:

العقار	الملاحظات
مقر الكشافة سابقا	قرار إخلاء 13 بتاريخ /05/2016 دون تنفيذ
مسكن مهندس البلدية سابقا	"
مسكن رئيس الحرس الوطني سابقا	"
محلّ بجزء من مقرّ التضامن سابقا	"

3-2- تحصيل مداخيل الأملاك

يتواصل إلى موفى نوفمبر 2018 وضع 3 عقارات (محكمة الناحية سابقا ومركز الشرطة سابقا ومسكن الحاكم سابقا) دون مقابل على ذمة هياكل إدارية ومنظمات في غياب اتفاقيات مبرمة معها تحدّد الالتزامات المحمّولة عليها وهو ما يحرمها من تعبئة موارد إضافية بخصوص هذه الأملاك. وبالرغم من سعي البلدية إلى إبرام عقود تسويق في الغرض عملا بمناشير وزير الداخلية الصادرة في الغرض والتي أكدت على البلديات ضرورة إبرام عقود مع متسوعي المحلات التجارية والسكنية ضمانا لحسن سير عملية الاستخلاص فإنّه مازال إلى موفى نوفمبر 2018 استغلال عقار كمقرات إدارية لفائدة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون إبرام عقد تسويق في الغرض.

كما تمّ تسجيل تراكم بقايا الاستخلاص بعنوان كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري وسكني بلغت بتاريخ 31 ديسمبر 2017 على التوالي ما قيمته 335.007,627 د و 5.274,921 د. وتجدر الملاحظة إلى أنّ سنة 2018 شهدت استخلاص جزء هام منها باستثناء الديون المتخلدة بذمة المتسوغ للمحل عدد 78 والمتخلد بذمته في موفى سنة 2017 ما جملته 10.575,736 د.

ولئن بادرت البلدية انطلاقا من سنة 2018 بمتابعة إعلانات التفويت في الأصول التجارية الصادرة بالرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية فإنّها لم تتمكن إلى موفى نوفمبر 2018 من تقديم اعتراض طبقا لأحكام الفصل 193 من المجلة التجارية والتي حددت عشرين يوما للدائنين للاعتراض، بمناسبة تفويت بعض متسوعي المحلات التجارية للأصول التجارية الراجعة لهم ممّا فوت عليها فرصة استخلاص المعينات المتخلدة بذمتهم والتي بلغ أقصاها ما جملته 5.965,799 د موفى 2017 .

لم تتولّ البلدية مراجعة معينات الكراء المحلات التجارية وذلك من خلال تفعيل الإجراءات المنصوص عليها بالقانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف بمراجعة معينات الكراء بعد ثلاث سنوات من الاستغلال حيث لم تتمّ مراجعة عقود أبرمتها البلدية منذ أكثر من 20 عام واقتصرت في المقابل على تطبيق الزيادة السنوية لمعينات الكراء وهو ما يحدّ من تنمية موارد البلدية.

كما لوحظ أنّ البلدية لم تتولّ تطبيق الزيادة السنوية في بعض الحالات حيث اعتمدت نسبة زيادة كلّ ثلاثة سنوات (بخصوص 9 متسوغين) عملا بمنشور وزير الداخلية حول تسويغ المحلات الصناعية أو التجارية في حدود 10 % ممّا لا يضمن المساواة بين كافة المتسوغين.

II. النفقات

شملت الرقابة على النفقات تحليل هيكلتها والتصرف في نفقات العنوانين الأول والثاني إضافة إلى خلاص الديون.

1- تحليل هيكلّة النفقات

بلغت نفقات العنوان الأوّل في سنة 2017 ما قيمته 2,983 م د وتمثل نفقات التّأجير العمومي (1,594 م.د) ووسائل المصالح (0,988 م.د) أهمّ بنديه حيث استأثرت تباعا بسبة 53% و 33% من مجموع النفقات بهذا العنوان. في المقابل اقتصرت كلّ من نفقات التّدخل العمومي وفوائد الدين على التوالي 7% و 7% من مجموع نفقات العنوان الأوّل. وتتوزع نفقات العنوان الأوّل كما يلي :

بيان النفقات	النفقات المنجزة		الاعتمادات النهائية (د)	نسبة الانجاز (%)
	النسبة (%)	المبلغ (د)		
التأجير العمومي	53	1 594 020	1 769 958	90
وسائل المصالح	33	987 716	1 166 575	85
التدخل العمومي	7	204 855	280 600	73
فوائد الدين	7	196 868	196 867,675	100
نفقات التصرف غير الموزعة	-	-	13.000	0
المجموع	100	2 983 459	3.427.000	87

المصدر: الحساب المالي ووثيقة الميزانية لسنة 2017

وبلغت بالتالي نفقات تسيير المرافق البلدية (التأجير ووسائل المصالح) ما قدره 2.582 أ.د أي ما يعادل 86% من نفقات العنوان الأول.

وبلغت نفقات العنوان الثاني 2.509 أ.د تتكون أساسا من الاستثمارات المباشرة 2.266 البالغة أ.د أي ما يمثل 90%. ويحوصل الجدول الموالي نسب إنجاز الميزانية بعنوانها الأول والثاني.

المبلغ (د) / النسبة (%)	البيان
	نفقات العنوان الأول
3 427 000,000	الاعتمادات المرسّمة بالميزانية (د)
2 983 458,699	المصاريف المنجزة (د)
87	نسبة الإنجاز (%)
	نفقات العنوان الثاني
5 204 000,000	الاعتمادات المرسّمة بالميزانية (د)
2 508 824,922	المصاريف المنجزة (د)
48,21	نسبة الإنجاز (%)

2- خلاص الديون

تمّ رصد اعتمادات نهائية بلغت 86.674,723 د في إطار ميزانية 2017 لتأدية مستحقات المتعاملين مع البلدية من خواص ومؤسسات عمومية مثّلت نسبة 9% من الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح. واتضح أنّ البلدية لم تتمكن من استهلاك سوى 73% من الاعتمادات المرصودة لتسديد الديون . ويبين الجدول الموالي قائمة في الديون المسددة بعنوان سنة 2017:

الوحدة:الدينار

بيان النفقات	الاعتمادات المبرمجة	النفقات المأذونة
منخلّلات تجاه الخواص	39 748,312	23 065,312
منخلّلات تجاه مؤسسات عمومية أخرى	31 144,140	27 330,657
منخلّلات تجاه المطبعة الرسمية للبلاد التونسية	3 385,698	2 365,723
منخلّلات تجاه الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه	6 354,000	6 012,400
منخلّلات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز	2 252,227	2 252,227
منخلّلات تجاه الشركة القومية لتوزيع البترول	3 790,346	2 145,000
المجموع	86 674,723	63 171,319

المصدر:الحساب المالي لسنة 2017

3-نفقات العنوان الثاني

تم الوقوف على ملاحظات تعلّقت بإنجاز نفقات التنمية وتنفيذ المشاريع.

1-3-إنجاز نفقات التنمية

سجّل ضعف إنجاز نفقات التنمية المبرمجة مرده أساسا التأخير في إنجاز بعض المشاريع وهو ما تبرزه الأمثلة بالجدول الموالي:

نسبة الإنجاز (%)	النفقات المنجزة (د)	المبرمج في ميزانية 2017 (د)	الفصل	الإستثمارات
61	963 555,57	1 591 098,80	6613	أشغال الصيانة والتعهد
29	343 560,37	1 181 909,25	6616	بناء وتهيئة المنشآت والرياضة
35	285 178,55	810 542,51	6613	تعبيد الطرقات
62	256 966,19	415 387,87	6606	إقتناء معدّات النظافة والطرقات
25	91 233,61	358 106,65	6616	المساهمة في بناء دور الشباب والثقافة
0	0	116 741,56	6610	الإنارة العمومية
23	24 562,43	106 578,80	6600	دراسات أخرى
35	16 598,43	47 457,10	6617	بناء وتهيئة الأسواق والأحياء والمحلات التجارية
60	13 275,00	22 047,00	6615	تجميل مداخل المدن
43	6 501,80	15 000,00	6606	إقتناء معدّات وتجهيزات أخرى
0	0	10 000,00	6600	دراسة أمثلة التهيئة العمرانية
50	998,28	2 000,00	6605	برامج وتجهيزات إعلامية مختلفة

2-3- تنفيذ المشاريع البلدية

تبين أنّ البلدية لم تتمكن من حسن إعداد الدراسات الخاصة ببعض المشاريع ممّا أدى إلى إبرام ملاحق بخصوصها كما يبينه الجدول الموالي :

موضوع الصفقة	قيمة الصفقة (د)	مبلغ الملحق (د)	نسبة الملحق
تعبيد الطرقات برنامج تشاركي لسنة 2017	580 595,400	53 347,518	%9

موضوع الصفقة	قيمة الصفقة (د)	مبلغ الملحق (د)	نسبة الملحق
تهيئة وتوسيع مدارج المركب الرياضي	486 466,876	178 445,026	%37

ومن جهة أخرى، سجل تأخير بخصوص إنجاز عدد من المشاريع بلغ أقصاه 3 سنوات وكما تبينته الخمس أمثلة في بيئته الجدول الموالي والتي تراوح التأخير فيها بين 258 و 1255 يوما :

موضوع الصفقة	قيمة الصفقة (د)	مدة الإنجاز (يوم)	تاريخ الإذن ببديء الأشغال	تاريخ الاستلام الوقي	آجال استلام الأشغال من تاريخ الإذن بالبديء
تطوير وصيانة شبكة الإنارة العمومية بماطر	109 977,180	90	2017/01/01	2018/04/24	478
تهيئة الطرقات وتصريف مياه الأمطار برنامج تشاركي لسنة 2016	1 217 229,000	180	2017/08/04	2018/04/19	258
تعبيد الطرقات وتصريف مياه الأمطار	1 084 012,251	180	2014/05/20	2017/10/26	1255
تهيئة ملعب البلدي الطيب المهيبي	369 030,840	150	2014/07/09	mai-16	662
تهيئة وتوسيع مدارج المركب الرياضي	486 466,876	240	2012/07/02	juil-15	1094

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
ولاية بنزرت
بلدية ماطر

5104/2018

من رئيس بلدية ماطر
إلى السيد
رئيس غرفة التنمية و البيئة
بدائرة المحاسبات

الموضوع: إجابة على التقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية ماطر
المرجع: مکتوبکم عدد 2018/82 (ص غ ت ب)
المصاحب: تقرير

تحية تقدير و بعد

جوابا على ما تضمنه تقريركم من ملاحظات تخص مختلف مجالات العمل البلدي وخاصة تعبئة و توظيف المعاليم و التصرف في الأملاك و حمايتها و إنجاز النفقات أتشرف بموافاتكم برد البلدية عن الملاحظات و الإخلالات الواردة علينا بالكشف المصاحب لهذا و السلام.

رئيس البلدية

جلال التهامي



تقرير

منذ سنة 2011 لاقت البلدية عديد الصعوبات على مستوى احتساب المعاليم و توظيفها و متابعة عمليات استخلاصها

وقد ازداد الوضع تازما لعدم وجود انتدابات حيث تشهد المصالح الإدارية والفنية فراغا ملحوظا كان السبب الرئيسي في تدهور الوضع المالي و التنموي الذي لاحظتموه خلال تفقكم لبلدية ماطر في الفترة الأخيرة

وقد ساعدنا استقرار الأوضاع الأمنية على المضي قدما في تحسين الأوضاع المالية للبلدية إلا أنه رغم المحاولات العديدة و المتكررة فإن النقائص ما تزال موجودة و هو ما سنعمل على تفاديه في المرحلة المقبلة.

(1) الموارد

نظرا لنقص الوسائل البشرية تم انجاز مختلف أعمال الإحصاء للعقارات بصفة متأخرة و قد تحتم علينا معالجة ذلك خلال سنة 2018 حيث ارتفع عدد الفصول المحصاة بالنسبة

- للعقارات المبنية من 7599 إلى 9835

- للأراضي غير مبنية من 430 إلى 666

ورغم صدور الأمر المتعلق بضبط الثمن المرجعي للمتر المربع للعقارات في مارس 2017 إلا أننا لم نتول تنقيح قرار الثمن المرجعي إلا بتاريخ 25 ديسمبر 2017 حيث أن مجلس النيابة الخصوصية لم يكن مستعدا آنذاك للترفيغ في المعاليم البلدية نظرا لحالة البنية الأساسية وقد عدل موقفه بعد إتمام إنجاز مشروع الطرقات.

ولغاية تيسير إجراءات استخلاص المعاليم سارعنا بتجاوز بعض النقائص مثل رقم بطاقة التعريف الوطنية و تاريخ تسليمها و عنوان المطالب بالأداء وذلك بالنسبة للطلبات الجديدة.

وقد اتصلنا بمركز الإعلامية لتركيز منظومة التصرف في الموارد بجهازي الحاسوب للقباضة البلدية و البلدية و سيتم التنسيق مع القابض البلدي من أجل إيجاد طريقة للتنصيب بالمنظومة على مختلف المعاليم المثقلة و ببقايا المعاليم الغير مستخلصة وهو ما سيمكن البلدية من إعداد جدول تحصيل الفارق بين المعلوم

الموظف و المعلوم المستخلص و رغم المجهودات الكبرى التي تم القيام بها خلال سنة 2018 من اجل استخلاص مبالغ الأكرية لسنوات 2017 و ما قبل إلا أنها بقيت منقوصة و سنتولى خلال سنة 2019 مضاعفة الأعوان و المجهودات لتصفية المتخلدات المذكورة

وقد بادرنا بالاتصال بالقابض البلدي من أجل ضبط برنامج عمل بداية من سنة 2019 لاستخلاص معالم الاكرية المتخلدة و تفعيل إجراءات التتبع الإدارية و غير الإدارية كما سنتولى بالتنسيق مع القابض البلدي مراجعة ملفات المستلزمين الذين تخلدت بدمتهم ديون لفائدة البلدية والعمل على إيجاد الحلول اللازمة لتصفيتها والعمل على تطبيق الإجراءات الجبرية في استخلاص الديون.

بخصوص الاتفاقيات الخاصة برفع الفضلات غير المنزلية فسننتولى الاتصال بأصحاب المحلات و حثهم على إبرام اتفاقيات في الغرض

(2) الأملاك البلدية

بادرنا بتسجيل عديد الأملاك العقارية مثل مقر البلدية و البناءات المحيطة به من مركز شرطة و محكمة و عقار معد للسكن و مركز الحرس و سوق بيع الخضر و الغلال و مستودع بلدي و عقارات محاذية له. و قطعة أرض بيضاء بتقسيم الأندلس.

كما تدارسنا موضوع المقرات البلدية المستغلة من قبل هياكل إدارية ومن قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض و تولينا مراسلتهم من أجل إبرام علاقة تعاقدية تضمن مصالح البلدية.

كما تدارسنا المبالغ المأتية من المحلات التجارية المسوغة للوقوف على مدى مساهمتها في تنمية الموارد البلدية وتم الاتفاق على إعادة النظر فيها حتى تكون قيمتها المالية في مستوى طموحات المجلس.

وقد أولينا ملفات المحلات البلدية الأهمية اللازمة حيث سيتم تدارس الموضوع في الدورة العادية الأولى سنة 2019 لغاية ربط العلاقات القانونية اللازمة و توظيف مبالغ معينات الكراء و تثقيها و العمل على استخلاصها في أحسن الظروف

هذا و تجدر الإشارة إلى أننا تولينا خلال سنة 2018 اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لرفع عشرات القضايا في الخروج من المحلات البلدية التي تخلدت بذمة متسوغيتها معينات غير مستخلصة و قد سارع العديد منهم إلى الدفع

وبخصوص المبالغ المؤمنة خارج الميزان فسنسعى خلال سنة 2019 بالتنسيق مع السيد القابض إلى تصفية ما تبقى منها.

(3) المشاريع البلدية

كان سير المشاريع الشغل الشاغل للإدارة البلدية فهي حريصة على إنجاز ماتم ضبطه ببرنامج الاستثمار البلدي التشاركي حتى تعود للمواطن في ماطر ثقته في بلديته ورغم بعض التأخير الحاصل على مستوى الإعلان عن المنافسة و الإذن بانطلاق الأشغال مقارنة بالبرنامج فإن جل المشاريع المبرمجة سنة 2017 تم تنفيذها. ونذكر خاصة مشروع الطرقات البالغ كلفته الأولية 580000 دينار و مشروع التنوير العمومي بكلفة قدرها 109000 دينار.

وستولى الحرص في المستقبل على إعداد الدراسات اللازمة للمشاريع

و تجنب إبرام ملاحق خاصة بالصفقات وعلى احترام أجال الانجاز المتفق عليها لتجنب الارتفاع في الكلفة و تحقيق الأهداف المبرمجة.

رئيس البلدية

جلال التهامي



محضر

في الإجابة على الملاحظات المدونة في التقرير الأولي
لجائز المحاسبين لسنة 2018

- (1) بقايا الإستخلاص الموظفة على العقارات المبنية و الغير مبنية :
في إنتظار محتوى العفو الجبائي المقترح خلال سنة 2019 و ما سيفسر غنه من طرح لبقايا
الإستخلاص لسنة 2016 و ما قبل و إستخلاص لسنوات 2017 و 2018 و 2019 للمشاركين في
هذا العفو .
- (2) مداخيل كراء العقارات المعدة للنشاط التجاري :
جزء هام من هذا الدين وقع إقتراح طرحه من طرف النيابة الخصوصية بتاريخ 2017/07/27
حسب المحضر المرافق و بقي الأمر معلقا بين أمانة المال و البلدية حين توليت مهامى بالقباضة
و أنا ساعى لتذليل الأسباب التي حالت دون إنجاز المطلوب .
- (3) معالم أشغال الملك العمومي البلدي و إستنزاه المرافق العمومي :
أساسا ترجع هذه الديون إلى بقايا إستخلاص لزمة الأسواق و ذلك لعديد الأسباب و قد قامت
القباضة بعديد التتبعات على المدينين كما يلي :

أ- (محضر تبليغ بطاقة إلزام) []

(إعتراضات إدارية لدى جميع البنوك)

(إعتراض على بطاقة تسجيل عربية)

✓ و المقترح هو عملية إستقصاء لدى الإدارة الجهوية للملكية
العقارية و الوكالة الفنية للنقل البري .

ب- (إتمام إجراءات إمتياز الخزينة الذي قمناه) []

(إتمام إجراءات البيع للأثاث الذي تم عقله)

✓ قمننا بتبليغ بطاقة إلزام و كما قمننا بإعتراضات إدارية لدى جميع

البنوك و المقترح هو إستقصاء لدى الإدارة الجهوية للملكية

العقارية و الوكالة الفنية للنقل البري .

ت- (قمننا بتبليغ بطاقة إلزام) []

(إعتراضات إدارية لدى جميع البنوك)

✓ و المقترح عملية إستقصاء لدى الإدارة الجهوية للملكية العقارية

و الوكالة الفنية للنقل البري .

لم [] أما بخصوص المدينين
أجد الملفات الخاصة بهم ولا العقود و لا بطاقات إلزام و حسب الزملاء فإنهم
لم يجدوا أي وثيقة مع العلم أني تحملت المسؤولية الموكولة كقايض بتاريخ
2018/11/28 .

4) بالنسبة للموجبات و الرخص الإدارية و معالم مقابل إسداء خدمات :

نلفت النظر أن هذه الإستخلاصات تتم بطريقة الخلاص الفوري .
و بتالي ليس لدى القايض أزمة متابعة و غير معني بالتتبعات .
❖ بخصوص الفصول المعنية بالمعلوم على الأراضي غير مبنية في انتظار صدور قرار
الإعفاء المقترح لسنة 2019 و التركيز على إجراءات التحسيس بالعفو من ناحية و
إستخلاص نسبة هامة من المبالغ الغير مستخلصة و طرح ديون متراكمة من قبل .

5) بقايا الإستخلاص بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو
التجارية أو المهنية :

مقترح : مزيد التنسيق مع القبضة المالية لتحسيس المطالبين بخلاص الأداء على المداخل
بعنوان " الأداء على الدخل التجاري و الشركات (خلاص تقديري و خلاص حقيقي) بالتوجه
للقبضة البلدية و مدهم نسخة من وصل الخلاص السنوي للمداخل لشطب الفصل المفتوح بإسمه
بدفتر المعلوم على المؤسسات لتعديل المبلغ المقترح من البلدية أو تسجيله إن لم يتم تسجيله من
طرف البلدية و من ذلك تعليق إعلانات توعية و إرشاد أو إضافة ملاحظة على وصل الإستخلاص
المستخرج من منظومة " رفيق " عليها (المطلوب الإتصال بالقايض البلدي بماطر لشطب معلوم
الأداء على المؤسسات أو تعديله أو ترسيمه)

تمت الإجابة عن الإستفسارات من طرف القايض البلدي بماطر .

والسلام

قايض البلدية بماطر
عبد العزيز البجاوي

